التوكيل امّا في الاولى فلانها انما تزوج بالاذن وطء تاذن
في تزويج الوكيل بل نهته عنه وامّا في الثانية فلانه
لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فليتق بوكل غيره فيه
وامّا في الثالثة فلان الاذن المطلق مع ان المطلق
معين فاسد فعلم من الاولى انه انما يوكل فيما اذا
قال زوجني وكل بتزويجي وله تزويجها في
هذه بنفسه اذ يبعد منعه ممّا له التوكيل فيه فان
نهته عن التزويج فيما ينفسه لم يصح الاذن لانها
منعت الولي ورددت التزويج الى الوكيل الاجنبي
فاشبه الاذن لرابتداء وليقل وكيلي وولي لزوج
زوجتك بنتي فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له
فان تركه لفظة له لم يصح النكاح وان نوى موكله لان
الشهود لا اطلاع لهم على النية ومحل الاكتفاء بما
ذكر في الاولى اذا علم الشهود والزوج الوكالة وفي
الثانية اذا علمها الشهود والولي والا فيحتاج الوكيل
الى التصريح فيهما بها وعلى ان وان علا تزويج ذي
جنون مطبق من ذكر او انثى بكر لحاجة اليه بظهور
امارات التوقان او بتوقع الشفاعة اشارة عدلين



من الاطباء او باحتياجه للجماع منه وليس في محارمهم من
يقوم بها ومؤنة النكاح اخف من مؤنة شراء امة او
باحتياج الانثى بمهر او نفقة فان يتطع جنونهما لم
يزوجا حتى يفيقا ويأذنا ومعلوم اذنه ذلك في غير البكر
وشرط وقوع العقد حالة الافاقة وخرج
بما ذكر العاقل والصغير وان احتاج لجماعه وذو جنون
لا حاجة له الى نكاح فلا يلزم تزويجهم وان جاز ذلك
في بعض كما سبأتي في الفصل الاخير وتعبير بالاب اولى
من تعبيره بالمجبر لان الحكم منوط به وان لم يكن مجبرا
وقولي مطبق مع التصريح بالحاجة في الانثى وعدم
التعصيب يظهر رهاق الذكر من زيادتي وعلى وولي اصلا
كان او غيره تعين او لم يتعين كاخوة اجابة من سأله
تزويجا تحصينا لها ولئلا يتواكلوا فيما اذا لم يتعين فلا
يعقوبها واذا اجتمع اولياء في درجة واذنت لكل منهم
سن ان بين وجهها افقههم بباب النكاح لانه اعلم
بشرايطه فاورعهم لانه اشفق واحرص على طلب الحظ
فاسنهم لزيادة تجربته برضاهم اي برضا باقيهم ليجتمع
الآراء ولا يتشوش بعضهم باستشار البعض ومعلوم
ان المعينين ثم عصبتهم يجب اجتماعهم في العقد ولو

Copyright © King Saud University